

إدارة أوباما:

اعتراف بعد خراب البصرة

■ **حميدي العبدالله**

مدير الاستخبارات الاميركية «سي أي آي» جون بريان اعترف قبل عشرة ايام من انتهاء ولاية أوباما بأمرين على جانب كبير من الخطورة. الاعتراف الأول، تمثل بقول بريان: «إن إدارة الرئيس باراك أوباما أخطأت في تقييم انعكاسات أحداث الربيع العربي» مشيراً «إلى أنّ واشنطن أملت بشكل غير واقعي في أن تؤدي تلك الأحداث إلى الإطاحة بأنظمة الاستبداد وازدهار الديمقراطية». الاعتراف الثاني، تمثل بتأكيد بريان «أنّ تزويد المعارضة السورية بالسلاح كان يمكن أن يؤدي إلى عواقب أسوأ، مضيفاً «أنّ المعارضة في سورية تصمّ مزيجاً من العناصر العلمانية والمنظفة».

بالنسبة للاعتراف الأول بات واضحاً أنّ الولايات المتحدة كانت داعمة «للربيع العربي» وكانت تراهن على أنّ الربيع العربي سيقود إلى نتيجتين تصبّان في مصلحتها، الأولى تجديد شباب الأنظمة الموالية للولايات المتحدة، ولا سيما النظامين المصري والتونسي، والنتيجة الثانية التخلص من الأنظمة التي لا ترتبط بالولايات المتحدة، ارتباط تبعية، ولهذا ساهمت بإسقاط نظام الرئيس الليبي معمر القذافي، على الرغم مما أسماه هو «الاستسلام الوائلي» أمام الولايات المتحدة. ولكن عندما تقدم الولايات المتحدة على تغيير أنظمة موالية لها مثل نظام مبارك في مصر ونظام زين العابدين بن علي في تونس، فمن البديهي أن تفكر بتغيير نظام القذافي رغم «استسلامه الوائلي»، وفي هذا السياق تأتي حرب الولايات المتحدة على سورية المتمثلة بنظام مست نست سنوا. ولكن «الربيع العربي» قاد إلى الفوضى وازدهار الإرهاب، ولم يقد إلى «سقوط الأنظمة الاستبدادية وازدهار الديمقراطية»، وبالتالي الولايات المتحدة هي المسؤول الرئيس عما آلت إليه الأوضاع في البلاد العربية.

بالنسبة للاعتراف الثاني، واضح أنّ بريان يجانب الحقيقة، فلوليات المتحدة زوّدت بشكل مباشر وغير الأنظمة الحليفة لها المعارضة السورية بكل أنواع السلاح، وكان هدفها الرئيسي إسقاط «النظام» أيّ الدولة السورية، ولكنها فشلت في ذلك بفعل صمود الدولة والشعب السوري، وبفضل دعم حلفاء سورية ولا سيما المقاومة وإيران وروسيا، وليس لأن الولايات المتحدة لم ترسل السلاح إلى الجماعات المعارضة.

ربما يقصد بريان بالأسوأ، هو فيما لو تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر عبر غزو عسكري شبيه بغزو العراق، أو عمليات جوية شبيهة بالعمليات التي استهدفت الجيش الليبي. بديهي أنّ ذلك سيقود إلى غوص الولايات المتحدة برمأل حرب أشدّ تأثيراً عليها من حروبها في العراق وأفغانستان نظراً لوقوف حلفاء سورية إلى جانبها، وهذا ما قصده بالأسوأ وليس تزويد المعارضة بالسلاح.

الاعتراف الأميركي جاء متأخراً، وينطبق عليه المثل الدارج «بعد خراب البصرة».

عملية القدس الاستشهادية...

في الدلالات والرسائل

أسيراً محرّراً.. شهيداً مقاوماً... فادي أحمد حمدان القنبر، ابن جبل المكبر في مدينة القدس الفلسطينية المحتلة، نفذ عملية دهس بطولية ضدّ تجنّح جنود الاحتلال الصهيوني في الحي الاستيطاني «أرمون هنتسيف» في القدس، خاصداً بشاحته المباركة عشرين صهيونياً بين قتل وجرح. إن أهمية عملية القدس الاستشهادية تكمن في توقيتها، وما حملته من دلالات ورسائل:

-إنّ الرهان على انتهاء الانتفاضة وأنّ خبت قليلا، رهانٌ خاسر.. فجدوة المقاومة ستبقى حاضرة ما بقي الشعب الفلسطيني، وما بقيت امرأة فلسطينية قادرة على الانتجاب.

- جاءت العملية رداً طبيعياً على الغطرسة والغلو في الإرهاب والتطرف الذي تمارسه حكومة نتنياها، والتأكيد على أنّ كل تلك السياسات الإجرامية «الاستشهادية»، لن ترحم الشعب الفلسطيني، وما ممارسة حقه في المقاومة إلى أنّ يتحقق دحر الاحتلال الغاصب عن أرض فلسطين.

-إنّ المقدسيين، وهم المُدار لهم الظهر، والمتروكون قريسة للاحتلال ومستوطنيه، يبتنون مجدداً أن مدنيتهم القدس، ستبقى عنواناً للمقاومة وعاصمة الانتفاضات الفلسطينية.

- إسقاط رهانات المحلّ الغاصب على أنّ سياسة الاعتقال وممارسة التعذيب بكل صونه وأشكاله التي يمارسها بحق أسرانا لن تحدي نفعاً في كسر إرادتهم وعزيمتهم، وتital من إيمانهم بقديسيتهم والنود عنها بدمائهم. فهم يخرجون أكثر قناعة وتشبهاً بالمقاومة ويشل أشكالها وأساليبها، وعملية القدس البطولية هي المقاومة الذكيّة بل مفرداتها ومعانيها، وما هو إبراهيم الصلحي من الأسرى المحرّرين يعضي شهيداً، بعد أن اقتحم جنود الاحتلال منزله في مخيم الفارعة في الضفة الغربية، واطفأ النار عليه.

على مسافة زمنية ليست بعيدة من تحضّر الرئيس الأميركي المنتخب ترامب لدخول البيت الأبيض في العشرين من الشهر الحالي، والقول له، إنّ قطع الوعد للصهيانية بأن تكون القدس عاصمة لكيانهم الغاصب، بعد نقل سفارتك إليها، لن يُجدي نفعاً في نفق أن القدس كانت وستبقى فلسطينية.

استهداف منقذ العملية جمععا لجنود الاحتلال، الذين قرّ غاليبتهم هارين من مسر العملية البطولية، مما تستب في إخراج نتنياها، الذي وجد نفسه محشورا في زاوية اتهام الشهيقاتير عن أنه من تنظييم داعش، ومحاولة باسئة من نتنياها وضم المقاومة الفلسطينية بـ «الإرهاب».

التأكيد على أنّ الكيان لن يكون بأمان أو ببناء عن تنفيذنا لعمليات المقاومة أيضا توجد في المستوطنون أو جنوده على أرضنا الفلسطينية، وطالما بقي على أرض فلسطين صهيونيا واحدا.

إنّ التزاملات التي قطعها أو يقطعها البعض في قمع الانتفاضة أو المقاومة ستبقى أضغاث أحلام في تمكثهم من قهر وكسر إرادة شعبنا في المقاومة والانتفاضة. وقد اعترفت الأجهزة الأمنية الصهيونية، بأن العملية شكلت مفاجأة صادمة، بسبب أننا لم نملك معلومات مسبقة عنها.

وهي رسالة إلى المجتمعين في اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني، إنّ من يعيد الاعتبار لقضيّتنا الوطنية، ويواجه تحديات الاحتلال وسياساته الإجرامية في التهويد والإستيطان والقتل والاعتقال، هو إنهاء الانقسام البغيض وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية والانتصار لخير الشعب الفلسطيني في المقاومة.

وقبل أن انهي ألفت النظر لمن يعينهم الأمر... كيف قرأتكم كلام رئيس الوزراء التركي، الذي أدان فيه عملية القدس، وطلب بـ «تعزيز التعاون مع إسرائيل من أجل مواجهة الإرهاب».

مستقبل الهدنة في سورية

- مع بدء تطبيق أحكام الهدنة في سورية بضمانة روسية تركية انطلقت حملة تركية سعودية تتحدّث عن إحباط إيراني ولاحقاً عن مسعى إيراني سوري مع حزب الله لضرب الهدنة بهدف التصريح على التفاهم الناشئ بين روسيا وتركيا على حساب حلفاء موسكو «السابقين».

- شكلت معارك وادي بردى فرصة لمنح هذه الحملة مادة عملية تتقدّم من خلالها. - بعد أيام من العزف على نغمة الخلاف الروسي الإيراني والمعارك مستمرة في وادي بردى والتصعيد الكلامي العلني لتركيا صار ضروريا تفسير عدم تحرك روسيا للضغط لصالح الموقف التركي.

- انتقلت الحملة إلى نغمة جديدة وهي ضعف روسيا ثم تواطؤها والإعتراف بأنّ الحلفاء لازالوا حلفاء وأنّ المعارض على ما يسمّيه استغلال الهدنة لتحقيق مكاسب فليزان سقوطها.

- تفرّط بعض الجماعات المسلحة بالتهديد بسقوط الهدنة ثم بإعلان نهايتها ثم ما لبثوا أن تراجعوا وأكدوا التزامهم.

- الإحتجاج الروسي التركي كان الضميمة لتركيا وجماعاتها فلم يصدر لإدعوة لتأكيد الإلتزام بالهدنة فيما معارك وادي بردى مستمرة.

- المهزوم في حلب لا يضع الشروط ولا فرصة لتصرفه كمتنصر.

- التعليق السياسي

البناء

ماذا يريد النظام التركي من سوريا؟

■ **محمد ج. الحاج**

قررت «الأيوزيفر» البريطانية أن سبب تدهور العلاقات التركية مع أوروبا هو توجه أردوغان للتعزّد بالسلطة، ولم تقلّ أنها يعمل جاهدا لتخصيب نفسه سلطاناً يحلم باستعادة أمجاد أسلافه السلاطين.

محمد بن راشد آل مكتوم يقول: لقد خانتنا تركيا بعد ان اقتربنا من تحقيق نصرنا في سورية...! أيّ نصر أيها الشيخ بن مكتوم؟ وهل ضاقت عليكم أمارتكم ومملكتنا نجد والحجاز فإذاتم البحث عن مدن جديدة لتوزيع أمارتكم؟ أم أنّ الحلم أكبر منكم وانكم مجرد أدوات للتفخيز...! نعم تقسيم سورية أو إلحاقها بالمشروع الغربي – لو صح – لكان نصرا مؤزرا، ولكن ليس لكم بل للسادة الذين تعملون في خدمتهم، ما تناسيموه يا شيخ بن راشد أنّ ليس كل من يشترك في تنفيذ المشروع (العوران) هو منكم مجرد أداة، تركيا أيها الشيخ لها مخططها وأهدافها معزّلة عن تفكيركم المسطح الضحل، تركيا لا تلقف معكم لكي تنافسوها في ما بعد على تنصيب شيوخكم أمراء على مدن الشام والعراق، فالسلطنة لم تنس مواقف أسلافكم قبل قرن، يومها تجاوزتم الخلافة وروابط الدين لتنتخرطوا في المشروع البريطاني – الغربي، ورغم هزيمتها فقد تمّ ترضية ورثة السلاطين بأجزاء ثمينة من الأرض السورية، وعهدى بك ذلك لم تقرا عنها...! إنها الولايات التي تأمر الغرب ومنحها لطورانيين ورثة العثمانية لتكون لهم دولة عاملت في مصر ونظام زين ومخططاته المستقبلية، هل تعرف شيئا عن وليات ديار بكر وأورفه وماردين وغازي عنتاب وكيليكية الغربية...!

وهل قال لك أسلافك أنها أراض سورية لم يكتف الغرب بتقديدها جائزة لاتترك بعد هزيمتهم، بل عملت فرنسا بالتعاون مع بريطانيا على إلحاق لواء الإسكندرون عام 1939 بتركيا خلافا للقوانين الدولية وشرعة نصبة الامم وقانون الإنتداب.

تكفر في هذه الأيام تصريحات المسؤولين الأتراك عصابة أية أطمارا تركيا في الأراضي العراقية أو السورية، بينما صرّح الرئيس التركي أنه مضطر لاحترام الحدود الدولية المتعزّز بها رغم شعوره بالآلم...! ولماذا الألم؟ مؤكدا

لأنه ما زال يؤمن بأنّ أجزاء واسعة من سوريا الطبيعية هي من بقايا أملاك أسلافه الذين تقصص تصريحات أحدهم، ولا يمكن في هذا المجال نسيان تصريحات لم يفض عليها الزمن مفادها أنّ حلب كما الموصل هي أراض تركية منضمة الخط الواصل بينهما، وأنّ بعضا من أراضي محافظة إدلب تدخل ضمن هذا الخط، وذلك استباقا لأيّ طرح يطالب باستعادة الأراضي السورية المنهوبة وعلى وجه الخصوص لواء الإسكندرون الذي ما تزال أوراقه عالقة في أدرج المنظمة الدولية الوريث للعصبة.

التصريحات التركية ما هي الا تأكيد في معرض النفي، ولا بد من العودة بالذاكرة إلى موافق مشابهة في الأعوام 1936 إلى 1939 وما جاء على لسان وزير الخارجية التركي في مجلس عصبة الأمم وقد كان نصها كما ورد في تاريخه بشأن قضية الخلاف على اللواء ما يلي:

10 كانون الأول 1936

نظر المجلس في الخلاف التركي – الفرنسي، على مصير لواء الإسكندرون بعد استقلال سورية، وعرضت تركيا اقتراحها بإنشاء دولة مستقلة فيه شأن دولتي سورية ولبنان، وإنشاء اتحاد فيدرالي بينها. وقد صرّح وزير خارجية تركيا في هذه الجلسة بأن ليس لتركيا أيّ مطمع سياسي في بسط سيادتها على لواء الإسكندرون، وهي لا تقصد من وراء إثارة هذه القضية سوى حماية حقوق أبناء جنسها والمحافظة على حياتهم وحررياتهم.

ومع قليل من المقارنة يمكن اكتشاف أنّ الأسلوب ذاته، يتكرّر طبقا للظروف في محاولة النفاق على الواقع خوف الاشتياك، وامتصاص لشكوك الراي العام المحلي والدولي، أما المتابعة وتدقيق السلوك الفعلي فهي تقود إلى منحنى آخر واتجاه معاكس، فالإصرار على اختراق الحدود، واحتلال مساحات يتمّ تحديدها، 5000 كيلو متر مربع من الأراضي السورية، ثم يتطوّر الحديث بما يفيد تجاوزها، ويعد الباب منبج، والرقة والإحاء للعالم بأنها أراض تركية يحتلها داعش – وهو حصان طروادة الذي صنعته وفعت به تركيا بشهادة من أهل الدار – يلي ذلك عمليات إحلال يسبقها تهجير، ليكون تغييرا ديمغرافياً في المنطقة وبعد سنوات يقال إنّ تركيا

ترغب ضمان مستقبل مواطنيها الذين يقيمون ضمن هذه المنطقة، وقد يكون أغلبهم من السوريين الذين يتمّ تدجينهم اليوم، ومنحهم الجنسية، ثم المطالبة بإجراء استفتاء، تماما كما حصل في اللواء السليبي، وتكون قد مهدّت وضمنت أغلبية كبيرة، كما فعلت في اللواء على أنّ تتكفل بضمان مصالح الغرب وضمان موقفه إلى جانبها سواء رشوة أو ابتزازا...

15 أيار 1939 بدأت المحادثات الفرنسية التركية بين ماسيفي ووزير خارجية تركيا سراج أوغلو في 15 أيار 1939 وانتهت في 23 حزيران 1939 بالتوقيع على اتفاقية تقضي بإلحاق لواء الإسكندرون بتركيا، وأصبح بشكل الولاية 63 من الجمهورية التركية، ولم تتضمّن هذه الاتفاقية أيّ نص يحفظ لأكثر من 130 ألف عربي بقوا في اللواء حقوقهم اللغوية والثقافية، على النحو الذي نصت عليه المادة 7 من اتفاقية أنقرة لعام 1921 بالنسبة لاتّراك اللواء.

ليس لأحد أن يقول باستبعاد مثل هذا السيناريو، فالموافق غير الحازمة، والمتزّدة سوف تسمح للعبو التركي – وأشدّد على صفة العدو فهو لم يكن صديقا في زمن من الأزمان التي مضت – بالضميّ قدا في عملياته، وما عملية التقارب مع سورية والعراق في السنوات الأخيرة إذ أنّ ضمن خطة مرسومة ودقيقة تشكلت تركيا أحد عناصرها الرئيسة كعصف للغرب – حلف الناتو وإنّ شملت الخطة هذه المرة دولاً من عالمنا العربي كعصر لعنصرى المال والمقاتلين المرتزقة، وهذا ما قام به أعراب الخليج بشكل عام، وهو بالنتيجة ما دفع بالشيوخ بن راشد كناطق وممثل لحلفائهم ليعمل خبية الأمل ووصم تركيا بالخيانة، وكانّ تركيا وقعت معهم عهدا وتحالفا لا انفصام له بعد تطبيق الغاية والهدف، وذلك أبعد ما يكون عن الواقع، فالغاية التركية مختلفة، تتطابق في الهدف مع الأعراب لئاحية إسقاط ما يسمونه «النظام السوري» كما يقولون، أما غايات الأعراب فهي ليست من صياغتهم وإنّ كانوا يحملون بتنصيب حكام الولايات أو الممالك السورية وهو ما لن يكون إلا في الخيال وأقرب إلى الأوهام وأحلام اليقظة، من كان

الدولتين معاً لصياغة، ومن ثم تطبيق، سبل تضمن عدم انتشار الأسلحة ضدّ إيران وكوريا الشمالية».

معهد المشروع الأمريكي

يصنّف المعهد ضمن فئة أبرز مراكز المحافظين الجدد، ويرجح ان يحجز مقعا متقدما له في المرحلة المقبلة، يعزّزه تصريح لرئيس مجلس النواب الحالي، بول رايان، في 2012 قائلا أنّ المعهد يشكل «أس جسس لحركة المحافظين الحديثة».

يشار إلى أنّ الرئيس الأميركي الأسبق، جيرالد فورد، انضمّ لطاقم المعهد عقب انتهاء ولايته عام 1976، مصطحبا بعض أبرز الشخصيات اليمينية مثل القاضي روبرت بورك والصحافي البارز ريدفيد غيرغين. كما يعدّ المعهد من أنشط المراكز المؤيدة «لإسرائيل»، وقدمّ درع تقدير لبنيامين نتنياهو، تشرين الأول عام 2015، لجهودهم «في إثراء الإنتاج الفكري المميّز وتطوير السياسة الرسمية».

ضمّ المعهد بعضا من أهم الشخصيات السياسية والمستشارين في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، منهم جون بولتون، بول ولفويتز، ريتشارد بيرل وجون يو. كما انضمّ لفريقه السيناتور السابق ومرشح نائب الرئاسة الأسبق، جو لبيرمان.

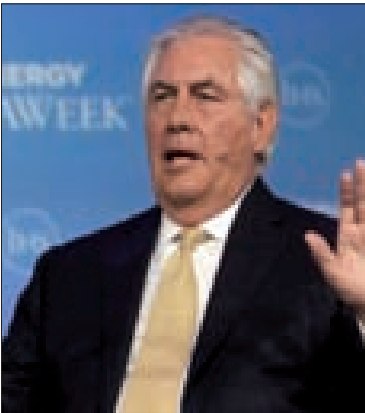
يضمّ المعهد أيضا مرمّعا من إدارة الرئيس أوباما، وكان من أبرز وأنشط المؤيدين لنشر قوات عسكرية أميركية في العراق وسورية وعسكر قلق حاجة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، وطلب فريدريك كيغان، أحد كبار مدرء المعهد، السبت الأبيض «رسال ما لا يقل عن 25.000 جندي أميركي للعراق وسورية، والمرباطة الدائمة هناك».

شجع المعهد إدارة ترامب على ترشيح جيسس مائيس لمنصب وزير الدفاع نظرا «لخبرته القتالية السابقة التي تؤهله لتبوؤ موقع رئيس لمساعدة الرئيس الأميركي في إدارة الحروب الجارية في أفغانستان والعراق. كما يتزده من بعض التسيريات اختيار ترامب جون بولتون كمرشح لمنصب نائب وزير الخارجية».

وشاطر المعهد ترشيح تيلرسون لمنصب وزير الخارجية لأسباب عينها التي ساقها مؤسسة هاريتاج بالتعويل على خبرة المرشح لإحداث إصلاحات جادة في هيكلية وزارة الخارجية الأميركية، وبيعق تجديد «موظفيا نحو 70.000 شخص بميزانية 2007 مليون دولار»، ويشير د. بولتون، مدير إدارة مخطوطته «العدو الأبيض»، اليسار أن الوزارة بحاجة مائة لإعادة الحيوية والنشاط لطواقمها المتعددة وترشيح عدد موظفيها امتتالا للمهام المطلوب إنجازها في عهد الإدارة الجديدة.

التطرف وتأييد مساعي التغيير بالقوة العسكرية من سمات فكر وإنتاج المعهد. في العراق، مثلا تصنّر المعهد جهود تيرير دوافع شنّ العدوان على العراق والتلاعب ببعضون التقارير الاستخباراتية لدعم الغزو والاحتلال؛ بل مضى في تأييد أساليب التعذيب المختلفة التي نفذتها إدارة بوش، لا سيما أسلوب محاكاة الإغراق، وما رشّح من معتقل أوب غريب.

في سورية، دعا المعهد الى تكثيف الغارات الجوية في المسرح السوري معتبرا أنّ «سلاح الجوي (الأميركي) لم يفتشل هناك؛ بل لم يتمّ انخراطه ومشاركته بفعالية...» وأضاف في سياق تبريره استخدام القوة أنّ «الطائرات الأميركية القاتلة تنفّذ غارات ضدّ سورية بمعدل سبع غارات يوميا... مما يمثل معدلا لاق بمئة مرة عما فعله في العراق.» في العراق وسورية، يشار إلى ديمومة مطالبة المعهد صناع القرار توفير الدعم العسكري الكرد؛ والبحث على استخدام مكثف لوحدات القوات الخاصة الأميركية؛ مناشدا الرئيس ترامب العمل الحثيث مع الأردن لإنشاء وتوسيع منقلقة أمة على حدوده الشمالية مع سورية التي يعتبرها «أزمة أجيال، مستقبليها يكمن في قدرتها.» لا يخفي المعهد عدااءه الشديد للاتفاق النووي مع إيران، مطالبا الرئيس المقبل بنسفلانيا ومقرّزه في مدينة بيتسبيرج بهدف



تيلرسون

بإلغاء الاتفاق، كما عبّر عنه صراحة جون بولتون، وتسيّد ضربات لإيران لحملها على «إنهاء دعمها للإرهاب، وتوفير فسحة أوسع للمناورة الأميركية حين تتضج ظروف التفاوض بشأن الملف النووي.»

معهد هوفر

تأسس المعهد عام 1919 من قبل الرئيس الأميركي هيربرت هوفر، كما يوحي اسمه، قبل تسلمه منصب الرئاسة؛ بغية معالجة تداعيات الحرب العالمية الأولى وكل ما يتعلق بها من تطورات. يعتبر المعهد من أقدم المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة، ومقرّه في جامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا. لا يعتبر المعهد من المقربين للدوائر الحاكمة في العاصمة واشنطن، بحكم بعده الجغرافي، بيد أنه رشخ العديد من أكفا خبراءه لمناصب عليا في الإدارات الأميركية المعاقية؛ هنري كيسنجر؛ جورج شولتز؛ كونداليسا رايس؛ ويليام بيري؛ دونالد رامسفيلد؛ مرشح الرئيس ترامب لمنصب وزير الدفاع جيمس ماتيس؛ ورئيس القيادة المركزية الأسبق جون ابي زيد الذي انضمّ لطاقمه عقب انتهاء خدمته العسكرية.

يتسم المعهد بميله الشديد لتأييد أجندة المحافظين الجدد، لا سيما في مجال السياسة الخارجية الأميركية، وخرج من صفوفه الأكاديمية العربي السابق فؤاد عفيفي، المستشار السابق لإدارة الرئيس بوش.

الأطر العامة التي تحكم رؤى وفكر المعهد ضمنها في دراسة أصرها عام 2015 بعنوان «استراتيجية أميركية كبرى جديدة»، شارك في إعدادها المرشح لمنصب وزير الدفاع جيسس ماتيس. أبرز النخاض بالشرق الأوسط أوضح أنّ «ما يحتاجه هيكلية أمن جديدة بنينة على سياسة صائبة، تلك التي تسمح لنا التصرف بملاء إرادتنا في هذا القتال». وأضاف أنّ الاستراتيجية المقصودة ينبغي أن تنطلق من «فظة أساسية تليها القضايا الأخرى، وهي هل يخدم الإسلام السياسي مصالحنا؟ إن كان الجواب بالنفي فما هي معالم سياستنا لدعم الجيوب المضادة؟ حلقاتنا المنتشرة عبر العالم وفي الشرق الأوسط يهجون لمساعدتنا لكن سياستنا لم تعرف وضوحا في بعدها أين نقف في مساعي تعريف أو التعامل مع تهديد الجهاديين الإرهابي العنيف».

في هذا السياق، سلط المعهد جهوده على التهديد المتخيل للبلاد نتيجة أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وأصدر أحد مدرء وياحيي المعهد، دينيش د. سوزا، عام 2007 مخطوطته «العدو الأبيض»، اليسار أن الحزبي ومسؤوليته في «9/11»، محمّلا ما أسماه شرعية الليبراليين مسؤولية انتعاش «غضب التشنّد الإسلامي».

إيران احتلت حجّزا بارزا في الدراسة المذكورة باعتبارها «حالة خاصة ينبغي معالجتها كتهدية في الاستقار الإقليمي، نوبيا وغير ذلك». وطالبت الكونغرس إنزال عقوبات إضافية عليها «أثناء سير العملية التحضيرية لتشكيل حلف مناهض موزان لإيران عماده «مصر والسعودية ودولة الإمارات وبقية دول مجلس التعاون الخليجي... الذي باستطاعته دعم سياستنا شريطة إدراك أطرافه لأهداف سياستنا الخارجية بوضوح يتعدّى مسألة برنامج إيران النووي».

معهد أبحاث السياسة الخارجية

تأسس المعهد الفرنسي التركية بين ماسيفي ووزير خارجية تركيا سراج أوغلو في 15 أيار 1939 وانتهت في 23 حزيران 1939 بالتوقيع على اتفاقية تقضي بإلحاق لواء الإسكندرون بتركيا، وأصبح بشكل الولاية 63 من الجمهورية التركية، ولم تتضمّن هذه الاتفاقية أيّ نص يحفظ لأكثر من 130 ألف عربي بقوا في اللواء حقوقهم اللغوية والثقافية، على النحو الذي نصت عليه المادة 7 من اتفاقية أنقرة لعام 1921 بالنسبة لاتّراك اللواء.

ليس لأحد أن يقول باستبعاد مثل هذا السيناريو، فالموافق غير الحازمة، والمتزّدة سوف تسمح للعبو التركي – وأشدّد على صفة العدو فهو لم يكن صديقا في زمن من الأزمان التي مضت – بالضميّ قدا في عملياته، وما عملية التقارب مع سورية والعراق في السنوات الأخيرة إذ أنّ ضمن خطة مرسومة ودقيقة تشكلت تركيا أحد عناصرها الرئيسة كعصف للغرب – حلف الناتو وإنّ شملت الخطة هذه المرة دولاً من عالمنا العربي كعصر لعنصرى المال والمقاتلين المرتزقة، وهذا ما قام به أعراب الخليج بشكل عام، وهو بالنتيجة ما دفع بالشيوخ بن راشد كناطق وممثل لحلفائهم ليعمل خبية الأمل ووصم تركيا بالخيانة، وكانّ تركيا وقعت معهم عهدا وتحالفا لا انفصام له بعد تطبيق الغاية والهدف، وذلك أبعد ما يكون عن الواقع، فالغاية التركية مختلفة، تتطابق في الهدف مع الأعراب لئاحية إسقاط ما يسمونه «النظام السوري» كما يقولون، أما غايات الأعراب فهي ليست من صياغتهم وإنّ كانوا يحملون بتنصيب حكام الولايات أو الممالك السورية وهو ما لن يكون إلا في الخيال وأقرب إلى الأوهام وأحلام اليقظة، من كان

سحبحم سورية هم أدوات قام الغرب واستخباراته على إعادها سبقا وتدجينها، وقد لا يكون صرف عليها الكثير من خزائنه، بل من خزائن من يعتقدون أنهم حلفاء له وفي حقيقة الأمر هم مجرد اتباع، لكن هذه الأدوات ستكون تابعة ومنصاعة وتتزّم بتوجيهات الدول المشغلة بقيادة الولايات المتحدّة الأميركية وحلفها (الناتق) وهذه مجموعة واسعة ليس بينها من لا يعمل لتحقيق وتوسيع المشروع الصهيوني على هذه الأرض، هذا ما تدركه تركيا وترغب في استباق الزمن للحصول على حصتها بعد فرض أمر واقع في المناطق المستهدفة، ولا علاقة للمشروع الكردي في المنطقة، هنا لا يمكن استبعاد رئيس شمال العراق البرزاني ودفع مجموعات تؤيده لتبني المشروع دون إفقاض المصلحة التركية بمعنى الإعلان أنّ تركيا ضدّ المشروع الساعي لإقامة كيان كردي يمتدّ إلى المتوسط، تعلن محاربته وتدخل لينسحب من أمامها بعد توفير الزريعة... وهذا ما حصل ويحصل وقد يستمرّ لتحقيق كامل المشروع.

أن يكون من حقّ الدول اختراق حدود الدول المجاورة بمجرد إعلان أنّ أمنها القومي يتعرّض للخطر لهو سبب بحذ ذاته ينسف ضرورة وجود مجلس أمن دولي يعطي في المقابل المميّز للدول المستهدفة أنّ يكون رذها مشروعا إذ أصبح أمنها القومي مهدّدا فعلا وليس تحت التهديد كاحتمال.

العراق اأعلن موقفاً حازماً من الوجود التركي في معسكر بعشيقه وفرض على الأتراك الوقوف جانبا ومنعهم من المشاركة في دخول الموصل أو الاقتراب منها، ووقفقت معه المنظمة الدولية، والحقيقة أنّ موقف الدول الكبرى كان لمصلحته، جعل تركيا تتراجع ويشحب أردوغان من غروره وصفه وخاطبه المتعالي، ليعبث باكثر من وفد والأخير ترأسه رئيس الوزراء ثم لينتهي الأمر باتفاق على خروج القوات التركية من العراق بعد سقوط الذرائع علماً أنّ الشمال العراقي هو موطن وملاذ قوات حزب العمال الكردي الذي يشنّ هجمات على القوات التركية في المناطق السورية المحتلة في ديار بكر وماردين وغيرها.

مركز الأبحاث والدراسات الأميركية ترسم خريطة سياسات ترامب المقبلة (2)

يضمّ المعهد ضمن فئة أبرز مراكز المحافظين الجدد، ويرجح ان يحجز مقعا متقدما له في المرحلة المقبلة، يعزّزه تصريح لرئيس مجلس النواب الحالي، بول رايان، في 2012 قائلا أنّ المعهد يشكل «أس جسس لحركة المحافظين الحديثة».

يشار إلى أنّ الرئيس الأميركي الأسبق، جيرالد فورد، انضمّ لطاقم المعهد عقب انتهاء ولايته عام 1976، مصطحبا بعض أبرز الشخصيات اليمينية مثل القاضي روبرت بورك والصحافي البارز ريدفيد غيرغين. كما يعدّ المعهد من أنشط المراكز المؤيدة «لإسرائيل»، وقدمّ درع تقدير لبنيامين نتنياهو، تشرين الأول عام 2015، لجهودهم «في إثراء الإنتاج الفكري المميّز وتطوير السياسة الرسمية».

يضمّ المعهد بعضا من أهم الشخصيات السياسية والمستشارين في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، منهم جون بولتون، بول ولفويتز، ريتشارد بيرل وجون يو. كما انضمّ لفريقه السيناتور السابق ومرشح نائب الرئاسة الأسبق، جو لبيرمان.

يضمّ المعهد أيضا مرمّعا من إدارة الرئيس أوباما، وكان من أبرز وأنشط المؤيدين لنشر قوات عسكرية أميركية في العراق وسورية وعسكر قلق حاجة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، وطلب فريدريك كيغان، أحد كبار مدرء المعهد، السبت الأبيض «رسال ما لا يقل عن 25.000 جندي أميركي للعراق وسورية، والمرباطة الدائمة هناك».

شجع المعهد إدارة ترامب على ترشيح جيسس مائيس لمنصب وزير الدفاع نظرا «لخبرته القتالية السابقة التي تؤهله لتبوؤ موقع رئيس لمساعدة الرئيس الأميركي في إدارة الحروب الجارية في أفغانستان والعراق. كما يتزده من بعض التسيريات اختيار ترامب جون بولتون كمرشح لمنصب نائب وزير الخارجية».

وشاطر المعهد ترشيح تيلرسون لمنصب وزير الخارجية لأسباب عينها التي ساقها مؤسسة هاريتاج بالتعويل على خبرة المرشح لإحداث إصلاحات جادة في هيكلية وزارة الخارجية الأميركية، وبيعق تجديد «موظفيا نحو 70.000 شخص بميزانية 2007 مليون دولار»، ويشير د. بولتون، مدير إدارة مخطوطته «العدو الأبيض»، اليسار أن الوزارة بحاجة مائة لإعادة الحيوية والنشاط لطواقمها المتعددة وترشيح عدد موظفيها امتتالا للمهام المطلوب إنجازها في عهد الإدارة الجديدة.

التطرف وتأييد مساعي التغيير بالقوة العسكرية من سمات فكر وإنتاج المعهد. في العراق، مثلا تصنّر المعهد جهود تيرير دوافع شنّ العدوان على العراق والتلاعب ببعضون التقارير الاستخباراتية لدعم الغزو والاحتلال؛ بل مضى في تأييد أساليب التعذيب المختلفة التي نفذتها إدارة بوش، لا سيما أسلوب محاكاة الإغراق، وما رشّح من معتقل أوب غريب.

في سورية، دعا المعهد الى تكثيف الغارات الجوية في المسرح السوري معتبرا أنّ «سلاح الجوي (الأميركي) لم يفتشل هناك؛ بل لم يتمّ انخراطه ومشاركته بفعالية...» وأضاف في سياق تبريره استخدام القوة أنّ «الطائرات الأميركية القاتلة تنفّذ غارات ضدّ سورية بمعدل سبع غارات يوميا... مما يمثل معدلا لاق بمئة مرة عما فعله في العراق.» في العراق وسورية، يشار إلى ديمومة مطالبة المعهد صناع القرار توفير الدعم العسكري الكرد؛ والبحث على استخدام مكثف لوحدات القوات الخاصة الأميركية؛ مناشدا الرئيس ترامب العمل الحثيث مع الأردن لإنشاء وتوسيع منقلقة أمة على حدوده الشمالية مع سورية التي يعتبرها «أزمة أجيال، مستقبليها يكمن في قدرتها.» لا يخفي المعهد عدااءه الشديد للاتفاق النووي مع إيران، مطالبا الرئيس المقبل بنسفلانيا ومقرّزه في مدينة بيتسبيرج بهدف

بإلغاء الاتفاق، كما عبّر عنه صراحة جون بولتون، وتسيّد ضربات لإيران لحملها على «إنهاء دعمها للإرهاب، وتوفير فسحة أوسع للمناورة الأميركية حين تتضج ظروف التفاوض بشأن الملف النووي.»

يضمّ المعهد ضمن فئة أبرز مراكز المحافظين الجدد، ويرجح ان يحجز مقعا متقدما له في المرحلة المقبلة، يعزّزه تصريح لرئيس مجلس النواب الحالي، بول رايان، في 2012 قائلا أنّ المعهد يشكل «أس جسس لحركة المحافظين الحديثة».

يشار إلى أنّ الرئيس الأميركي الأسبق، جيرالد فورد، انضمّ لطاقم المعهد عقب انتهاء ولايته عام 1976، مصطحبا بعض أبرز الشخصيات اليمينية مثل القاضي روبرت بورك والصحافي البارز ريدفيد غيرغين. كما يعدّ المعهد من أنشط المراكز المؤيدة «لإسرائيل»، وقدمّ درع تقدير لبنيامين نتنياهو، تشرين الأول عام 2015، لجهودهم «في إثراء الإنتاج الفكري المميّز وتطوير السياسة الرسمية».

يضمّ المعهد أيضا مرمّعا من إدارة الرئيس أوباما، وكان من أبرز وأنشط المؤيدين لنشر قوات عسكرية أميركية في العراق وسورية وعسكر قلق حاجة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، وطلب فريدريك كيغان وآخرين، رئيس القيادة المركزية التي يجمع عليها أقطاب المعهد هي مسألة زيادة الإقناق العسكري، كما جاء في مقال لعضو مجلس إدارة الرئيس أوباما «لإحجامها عن التدخل العسكري في سورية».

في الشأن الداخلي الأميركي، انضمّ المعهد لبقوة المطالبين بتقليص حجم ونفوذ مجلس الأمن القومي الذي تتضخّم في عهد الرئيس أوباما لنحو 400 عنصر، واتهامه للمجلس بفقان استراتيجية وإذاعة «كلمة» وناشد صناع القرار الأتباع منها سيحظى الأمن الوطني عند التحضير وتنسيق الجهود وتطبيق القرارات الرئاسية»، التي يفقدها مجلس الأمن القومي، كما يقول المجلس، وطالب بدخول عناصر محدودة من ذوي الكفاءات الاستراتيجية على طاقم الأمن الوطني لتبوؤ مهام تحليل المعلومات وإبورة المقدمة.